

ترأس اجتماع اللجنة العليا للدفاع المدني ونقل إليهم تحيات الجراح

# وكيل الداخلية : تحديث ومراجعة خطة عمل لجنة حالات الطوارئ

**ضرورة تلافي السليبات وتعزيز الإيجابيات والتأكد على الخطط البديلة**



الدوسري متصلة الاستجابة

نواب وكيل وزارة الداخلية  
نائب رئيس اللجنة العليا للدفاع المدني ممدوح الدوسري  
أمس، اجتمعاً تنفيذاً للتفويض على  
اللجنة العليا للدفاع المدني بقرار  
وزارة الداخلية .. ضمن أعضاء  
اللجنة ومتطلبي كافة وزارات  
وهيئات ومؤسسات الدولة المعنية  
بتنفيذها وتحذير خطط  
الطوارئ والقواعد العامة والبالغ  
عددها (25) جهة.

وقد حدد الفريق الدوسري بالحضور  
ونقل إليهم تحيات وتقدير نائب  
رئيس مجلس الأمة سوزراء وزيراً  
الداخلية رئيس اللجنة العليا للدفاع  
المدني ممدوح الدوسري ووزير  
الاعلام والتواصل مع وسائل  
الاعلام المختلفة المقررة  
والمسومة والمرتبة ، بالإضافة  
إلى موقع التواصل الاجتماعي  
حتى تصل رسالة الإعلام  
اللوجستية إلى الجميع في أسرع  
وقت ممكن

واختتم وكيل وزارة الداخلية  
نائب رئيس اللجنة العليا للدفاع  
المدني الفريق ممدوح محمد  
الدوسري معياراً من تقويره لخطة  
الأجهزة والهيئات والمؤسسات  
المشاركة في اللجنة ، ومتوجهها  
لل smear ووسائل الإعلام ودورها  
في بث النقاوة والطمأنينة في  
نفوس المواطنين والمقيمين عبرها  
إن الدولة قادرة على التعامل مع  
حالات الطوارئ وتوجه جهه إتخاذ  
درجات الحماية والتنبيه فيما بينها  
وأصدر التعلميات حتى ياتي

المجتمع على ضرورة مراعاة  
خطط عمل السوزارات في حالات  
الدنية وفقاً لخطط الطوارئ  
المحددة في هذا الشأن .  
وشهد الفريق الدوسري على أن  
عمل اللجنة العليا للدفاع المدني  
مستمر ومتواصل لاستكمال  
الخطط ومراجعة الاستعدادات  
والوسائل ورفع كفاءة أجهزة  
الإيجابية .  
وأكملت لجنة حالات الطوارئ  
والفرق الطوارئ والفرق  
الاستعدادات وإجراءات الحماية  
فيما بينها وتوحد وجهات إتخاذ  
الإجراءات اللازمة لضمان امن  
القرار والتنبيه فيما بينها  
وسلامة جميع المواطنين والمقيمين  
والمنشآت .  
ونوه الفريق الدوسري

تم اجراؤه من التجارب والتجارب

ال الخاصة بالواقع الاقريري التي

يجري تنفيذها للوقوف على

بيان مدى الجاهزية والاستعداد

للدفاع المدني المنفذ خلال البراج

وتمكنته لهم بالتحقق

وقد استعرض الدوسري مع

أعضاء لجنة انتظامات الوراثات

والهيئات المسؤولة كلية

استعراض المخزون الاستراتيجي

ومدى فاعليته .  
وبحث معهم

خطط الطوارئ والخطط البديلة

والاستعدادات التي تم اتخاذها وما

## الفائم عن الحكومة

وانتشالات سموه .

وقال الفائم في تصريح للمصطفين بمجلس الأمة : «اللائد

سيكون هناك لقاء للنواب مع سمو الأمير ، ولكن هذه زيارة

القادم . وسيقدر صاحب السمو موده بناء على التزامات سموه ،

ومتى ما بلغت بذلك فساله إخوانى النواب .

وبدأ على سؤال صاحب السمو معدة مديدة

لتشكيل الحكومة ، مثيرة إلى أن النواب دعوا بدء المفاوضات

على مدار المرحلة الثالثة والرابعة .

وعلاوة على ذلك ، في بداية الفصل التشريعى . وكل السوابق الماضية لتشكيل

الحكومات أثبتت أكثر من أسبوعين .

وأكمل الفائم في الوقت ذاته ، أن الأهم بالنسبة له لا يغلب النواب

هو حسن اختياره . وهذه الرسالة التي يوصلها النواب دائمًا

إلى رئيس الوزراء الذي يعيشه في نفس الأخطاء السابقة » . مشدداً

وتحريك الشروعات المغيرة وسرعة إنجازها . ومؤكداً أنه

لم يعد هناك زيد من الوقت لشياعه في تمهيدات التأثير

أضاف أن القول يان المدة المحددة للتشكيل هي أسبوعان ليس له

أسباب من الصحة دستورياً ، ولا علاقة لهذا القول بالدستور ولا

بسوابق أو أي أمر آخر .

أضاف : «الحمد لله نستطيع أن نقرأ الدستور بوضوح .

وتشتت من هم أهل ذلك . وحكم المحكمة الدستورية الأخير

ذلك القائم أكد في الوقت ذاته ضرورة أن يكون هناك حد لل فترة

ال性命ة ، بازاري المواجهة السياسية للموضوع ، فلا تزيد حكومة

مؤقتة لفترة ، أو أن يختار التشكيل لفترة طويلة . ولكن يجب أن

يكون للأختار أولوية على الاستعمال .

وتفوق أن يشهد الأسبوع عن القيدان تحركات كبيرة على صعيد

التشكيلى الحكومى ، لافتاً إلى أن ما شهدته الأيام الماضية من

النشاطات ، تتوجه الزيارة التي قام بها رئيس المجلس التشريعى للبلاد

التركي ، والعديد من الالتزامات البروتوكولية الرسمية . قد تكون

بعضها سبباً في بطيء الحركة في ما يتعلق بالتشكيل الحكومى

أضاف الغائب ، من أجل مصلحة البلد ومصلحة السلطة

الفنية والسياسية التي تعكت من تنفيذ الوراء الجدد بمواقفها

وتحريك الشروعات المغيرة وسرعة إنجازها .

وأضاف أن حق كل نائب أن يدين

بالتشكيلى الحكومى ، ولكن القرار يهدى سمو رئيس مجلس الوزراء

الذى يرجع هذا التشكيل إلى صاحب السمو

ويسأله عن الدعوة التي يوجهها للنواب في كل هذه الفروع

حتى الرابعة عصراً ، فيما تم حجز أكثر من 450 سيارة سائر المخالفات ،

حيث يتم التطرق للجانب الإنساني وتقييم الحالة بين المحاجم الافتقاء

بتصرير المخالفات .

وذكر أن نسبة مخالفات الهاون العالية للعلاقات العامة والإعلام الأعلى ومن ثم حرام

وضع حرام الأمان ، او الحديث بالهاتف أثناءقيادة ، وطال

للتقطون بمضاعفة الغرامة على مثل تلك المخالفات . من

دون الالجوء إلى سحب المركبة ، الذي يؤدي إلى مشكلات لا يحضر

لها مواطنون والمقيمين ، فضلاً عن شغل وقت وجهات الجهات الامنية

بشكل زائد عن الحد .

وأشار مواطنون ومقيمون بتراجع الداخلي ، وتجدد المخالفات بمواقفها

السابق ، مؤكدين أن تلك فضيلة تحملها ، بدلاً من الاستمرار في تشكيل

الحكومة .

وأكمل أن حق كل نائب أن يدين

بالتشكيلى الحكومى ، ولكن القرار يهدى سمو رئيس مجلس الوزراء

الذى يرجع هذا التشكيل إلى صاحب السمو

ويسأله عن الدعوة التي يوجهها للنواب في كل هذه الفروع

حتى الرابعة عصراً فوق أي أمر آخر .

وأشار إلى أن الجميع على التكامل والتماسك وتحسين الجبهة

الداخلية والتعامل بعقلانية مع الشهد السياسي حتى تكون سندنا

وعوناً لصاحب السمو ولا تكون عيناً على الشعب الكوبي .

## الجيش : ماذ

و دعا رئيس مجلس الأمة إلى الاستجابة للخطاب الشعبيه و منها  
الوثيقه الاقتصاديه وخفض سعر المترادفات ، واصلاح الممارسات  
السابقه بشان بعض التشريعات والجنائيه التي سحبها  
لدوافع سياسية وتحقيق بعض المطالب بياتقنه المسحبه  
مذكرة اهميه للعامه المتبقية وذلك للجهه الشعبيه

في سياق آخر شارع الجيش الى ان دور العقوبات

استمر ما يقارب 5 أشهر 20 يوماً ، وان الأصل في ادوار

الاعقاد الا تقل عن 8 أشهر ، مشيراً إلى انه كان الاولى أن يمد

ولا يغضض دور الاعقاد بسرعه .

اضاف أن العطلة البريمائية استمرت 4 شهور وعشرين يوماً

يوماً دون حكومة ولا جلسات ، مشيراً إلى أن جميع النواب

مغوروه كلهم سمو الامير في اصلاح الوضاع .

وتساءل الجيش عن سبب التهرب من وجود مجلس امة ،

وبخاصة ان الكويت اليوم لا تحتمل الخصومات وجود اغلبية

السيب الحقيقى لذلك هو عدم استعداد الحكومة وجود اغلبية

الجمهوريه فى هذا المجلس ، واستغرب عدم اكمال المجالس مدعها

المعوده .

وقال إن بداية الازمه تغيرت أحدها غير ما يشهى القصة الدرامية

، عندما صدر قرار بتحويل الفحوصات الصحية على المواد الغذائية

## الجيش : تحديث

المختلفة ، والاستعانت بالخبرات التركيبة للتعامل مع الكوارث  
والحوادث بانواعها وتسويتها بما يتناسب مع المعايير  
الدولية .  
وطلاق جميع الجهات بتقييم وضع الحاله الحالي  
للتخلص من تلك المخالفات .  
الجهات المختصة لتسلمهما الايام المتبقيه ، بعد انتهاء  
عليهم .

وذلك بتقييم اهميتها في تطبيق المعايير  
الدولية .